في التوصل اليه، فضلاً عن انها حاولت عدم «الدق» بالقضايا الكبرى التي قد تثير عليها النقمة وتجر عليها المتاعب. وانطلاقاً من هذا الموقف دعمت الادارة خطة شامير، ودعمت، في الوقت عينه، النقاط المصرية العشر، تسهيلاً لقبول منظمة التحرير الفلسطينية فكرة الانتخابات، وتالياً الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي الذي لا بد ان ينجم عنها. وهي أبدت استعداداً لتقديم كل مساعدة ممكنة في هذا المجال، لكن عدم التوصل الى قناعة مشتركة، في حال حصوله، لا ينعكس عليها، وانما على الاطراف الاقليمية المتنازعة، وهو لن يحول دون تشجيعها قيام مبادرات جديدة ومساع جديدة («الواشنطن بوست»، افتتاحية، **مصدر سبق ذكره**).

البعض الآخر قال، ان الادارة الاميركية ليست مستعجلة على تحقيق أي تقدم ذي مغزى على صعيد النزاع في المنطقة، وان ليس ثمّة ما يدعو الى الاستعجال متى أُخذ في الاعتبار الوضع الدولي، من جهة، والوضع الاقليمي، من جهة أخرى. فعلى الصعيد الدولي، بدا واضحاً، أكثر من أي وقت مضى، ان حدّة المنافسة الاميركية ـ السوفياتية في شأن الشرق الاوسط بعامة، والقضية الفلسطينية على وجه التحديد، خفّت الى حد كبير؛ وان نقاط الالتقاء بين الجانبين، الاميركي والسوفياتي، ازدادت على نحو لم يكن متوقعاً من قبل؛ وان قدرة الاتحاد السوفياتي على ممارسة ضغوط على حلفائه لم تعد كما في السابق، خصوصاً ان موسكو اختارت، في الآونة الاخيرة، ان تقيم علاقات متوازنة مع كل الدول العربية، بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو ذاك. وعلى الصعيد الاقليمي، باتت الادارة الاميركية تعتقد بأن المنطقة قادرة على الانتظار، وان ليس ثمّة ما يدعو الى جهد استثنائي، أقلّه لعدم وجود خطر اندلاع حرب اقليمية. وقد اثبتت تجارب الماضي ان واشنطن لا تتحرك جدياً الّا عندما تتأكد من ان موسكو تعمل على تعزيز مواقعها في المنطقة، ومن ان ثمّة ما يدعو الى تفادي مواجهة بين اسرائيل واحدى جاراتها العربيات (**المصدر نفسه**، ٧ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٩). وفوق ذلك كله، تبقى اسرائيل العامل الثابت في سياسة واشنطن الشرق أوسطية، وليس ما يشير، أقله في المدى المنظور، الى استعداد اميركي للضغط عليها، بل ان كلمة «ضغط» ليست موجودة في قاموس التعاطي مع تل ـ أبيب (دونالد نيف، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٩، ص ٥ ـ ٦).

من هذا المنظور، رأى بعض المراقبين في الرد الاميركي على قرار الرفض الاسرائيلي، ورغبة الوزير بيكر في عقد لقاء ثلاثي مع تل ـ أبيب والقاهرة، محاولة اميركية للمحافظة على «وهم» استمرار عملية السلام، التي باتت تعني، عملياً، ووفق المفهوم السائد، خطة الانتخابات في الارض المحتلة. ولكن، في اطار البحث عن موضوع اللقاء، برزت العقبة التي سلّط عليها معظم الاضواء، وهي تلك المتصلة بتشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار في مرحلة أولى، شاقة وطويلة، تؤدي، في حال نجاحها، الى الانتخابات من أجل اختيار هيئة تمثيلية فلسطينية تفاوض الاسرائيليين على المرحلة الانتقالية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تمهيداً للبحث في الحل الشامل (**الحياة**، لندن، ٩/ ١٠/ ١٩٨٩).

ولكن حتى في هذا الخصوص، تريثت واشنطن في التجاوب السريع مع هذا التصوّر، وطلبت التمهل في درس خياراتها، للتأكد من انها اذا ما تجاوبت، فلن يستعمل شامير ذلك كتكتيك لتأخير عملية الانتخابات في الارض المحتلة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٧ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٩). وزيادة على ذلك، أوضح المسؤولون الاميركيون الاسباب التي دفعت واشنطن الى التمهل في قبول فكرة تقديم مقترحات خطية من جانب الوزير بيكر، لأن ذلك قد يعتبر، على الفور، بمثابة مشروع اميركي يسمى بـ «خطة بيكر» تنضمّ الى خطة شامير للانتخابات ومبادرة مبارك لانجاح هذه الانتخابات. وبكلام آخر، لم تكن واشنطن لتطمح الى أخذ مكان الصدارة في مبادرة نتائجها غير واضحة، ونجاحها غير مضمون؛ وفي ذلك سياسة خارجية اميركية عامة بتحاشي التصدّر في حل النزاعات الاقليمية، والابقاء على مساعدة الاطراف المعنيّة على حلّها (انطوني لويس، **المصدر نفسه**، ٩/ ١٠/ ١٩٨٩).

في غضون ذلك، أكد مسؤول اميركي في وزارة الخارجية ان المشكلة الراهنة والناتجة عن «الرفض الاسرائيلي» تحظى باهتمام شديد وعلى أعلى المستويات داخل الادارة، خصوصاً على مستوى الوزير بيكر الذي أجرى اتصالات هاتفية مع